العدد الأول

مجلة الجولان

مجلة نصف سنوية متخصصة بقضايا الجولان، تصدرها مؤسَّسة ميسلون للثقافة والترجمة والنشر

آب / أغسطس 2026

الجولان: قضايا مغيّبة وحقوق مهدّدة

حازم نهار: الجولان السوري: الجُرح المنسيّ والهزيمة المزمنة

نزار أيّوب: التهجير القسري لسكّان الجولان كما رواه شهود إسرائيليّون

ثائر ديب: الجولان و«الوطنيّة» في أدبيّات حزب العمل الشيوعي

أنيس محسن: فلسطينيّون في لبنان

راوية الشمّر: مشروع «التاريخ الشّفوي للجولان السوري المحتل»

الباب الأول:

الجولان في الفكر السياسيّ السوريّ

- الهُويّة بين تفكيك الذات ورمزية المكان المفقود: في ضرورة تأصيل النزوح السوريّ كقضيّة وطنيّة جامعة الجرف / محمّد حلّاق
- الجولان و«الوطنيّة» في أدبيّات رابطة/ حزب العمل الشيوعي وممارستهما / ثائر ديب
- لماذا غاب الجولان عن خطاب السلطة والمعارضة منذ احتلاله؟ / سليمان الشمّر

الهُويّة بين تفكيك الذات ورمزية المكان المفقود: في ضرورة تأصيل النزوح السوريّ كقضيّة وطنيّة جامعة

محمّد حلّاق الجرف

كاتب وباحث سوري يهتم بقضايا المجتمع المدني والعدالة واللامركزية والتنظيم السياسي وإعادة بناء الدولة. نشر مقالات ودراسات في منصات ومراكز بحثية سورية، تناول فيها ربيع دمشق، والعدالة المكانية، والمجتمع المدني، والعلاقة بين المركز والمناطق. تركز كتاباته على ضرورة تحويل النقاشات السياسية السورية إلى مسارات مؤسَّسية قائمة على الحقوق والمشاركة العامة.

مقدّمة

لم يحضر نزوح أهالي الجولان منذ هزيمة حزيران/ يونيو عام 1967 بوصفه قضية وطنية جامعة في وجدان بقية السوريّين، إذْ أدّت هُويّة النّزوح دورًا إقصائيًا بحقّ النّازحين الجولانيّين وتحوّلت إلى وصْمة تكرّست من خلالها عملية تهميشهم وتمييزهم، وبقي الجولان بالنسبة إلى أهله رمزًا تائهًا بين «أرضٍ» مفقودة و«وطن» بديل مفترض. هذه الهُويّة بقيت هُويّةً معلّقة فلم يعدْ النّزوح مجرّد انتقال موقت عابرٍ من أرض سورية إلى أرض سورية أخرى في وطن واحد، بل أصبح واقعًا دائمًا يتصارع فيه إصرار التمسّك بالأرض الأصلية ضدّ اضطرار العيش والتّعايش مع ظروف المنفى والشّتات الداخلي. على مدار العقود الماضية، سابقًا في ظلِّ حكم الأسدين في دمشق ومن ثمّ السّلطة الانتقالية الجديدة التي وصلت إلى الحكم في 8 كانون الثاني/يناير 2024، اصطدمت قضية النّزوح هذه بثنائية مركبة من التّهميش، فقد عدّتها السّلطات المتعاقبة مجرّد ورقة مساومة مع إسرائيل، ومجالًا للخطاب الشعاراتي الفارغ من أي معنى والسّاعي إلى «التكسّب الإيديولوجي» من دون أي سعي حقيقي لتأصيل حقوق النّازحين في العقد الاجتماعي السّوري، أو العمل على تحويل الجولان إلى قضية وطنية جامعة لجميع السوريّين. كما أنّ الأدبيات الدولية حصرت

قضية النّزوح الجولاني، مثل القضايا المشابهة جميعًا، في مجرّد مجموعة إشكاليات صغيرة تتعلّق بالأبعاد الإغاثية المادّية والإنسانية الضيقة.

سنحاول في هذه الورقة أنْ نسعى إلى كشف أسباب تهميش الأنظمة في سورية لقضية النّزوح في المجتمع والسّياسة السوريّين، وتفكيك آلياته عبر تقديم مقاربة نقدية تهدف إلى تحليل آثار النّزوح على أهالي الجولان، والتي أنتجت برأينا هُويّة متشظّية بين ذاتٍ مفكّكة ورمزية مكان مفقود، وصولًا إلى محاولة تأصيل هذا النّزوح بوصفه قضية وطنية جامعة لا مجرّد مأساة إنسانية معزولة لأناسٍ فقدوا أرضهم. ولتحقيق غايتنا هذه ستعتمد هذه الورقة على آليات التّفكيك الدريدوي *La Déconstruction* نسبة إلى الفيلسوف الفرنسي جاك دريدا *Jacques Derrida (1930-2004)*، وهي آليات تستند إلى منهجية تعمل على تفكيك السّائد من الخطابات و«الشّعارات»، وتعمل أيضًا عن الكشف عن «المسكوت عنه» في القوانين الدّولية والتعاطي الأممي مع قضايا النّازحين. فقد اعتمد دريدا في منهجه التّفكيكي على جملة من المفهومات يمكن تسميتها اصطلاحًا *La terminologie Derridienne* (أو ما يمكن ترجمته بالتّرميز الدريدري)، وهو عبارة عن مقولات عدّة سنستخدم منها ثلاثة مصطلحات تفيد في محاولتنا لـ «تفكيك» الخطاب السّلطوي السّائد وتبيان آلية صناعة «الوصْمة» التي التصقت بالنّازحين عمومًا، ونازحي الجولان خصوصًا. وهذه المصطلحات هي: الأثر *La Trace*، والاختلاف المُرجأ *La Différance*، والتّمركز حول العقل *Le Logocentrisme*.

ونحن نعتقد أنَّ هذه المفهومات قد تفيد غاية ورقتنا هذه التي تهدف إلى المساهمة في تحويل الجولان من مجرّد مسألة شعاراتية وورقة مساومة سياسية نفعية إلى قضيّة جامعة في صلب الهُويّة الوطنية والمواطنة السّوريتين، وهذا يتطلّب بالطبع تفكيك الثّنائيات الإقصائية التّقليدية وصولًا إلى تأسيس «الجولان» كجوهر أساسي وقضية وطنية في أي عقدٍ اجتماعي مستقبلي لسورية.

ستقدم هذه الدّراسة تصوّرًا أوليًّا لمفهوم «تفكّك الذات» من خلال تعرية الثّنائيات الضدية التي يقوم عليها وعي النّزوح: (وطن/منفى)، و(ذات/آخر)، و(مركز/هامش). مع محاولة توضيح آلية مصطلح دريدا في الاختلاف المرجأ (*La Différance*) في النّصوص القانونية الدّولية. ومن ثمّ سنعمل على كشْف كيف يتحوّل المكان المفقود إلى أثر، أو (*La Trace*) بحسب تعبير دريدا، يقاوم هذا الفقد، مع الاستمرار في نقد الخطاب القانوني الدولي الذي يختزل النّزوح في البعد الإغاثي والبقاء البيولوجي. لنحاول في النهاية طرح مقترح بديل يتجاوز التفكيك نحو البناء عبر مأسسة قضية النّزوح الجولاني مفاهيميًا ودستوريًا، كي يكون للجولان مكانٌ رئيس في بنود أي عقدٍ اجتماعي سوري مقبل.

تفكّك الذات: صناعة الوصْمة والمسكوت عنه

استخدم دريدا مفهوم «الأثر» كعلامة على حضور الغياب، فهو يدّل على ما «مضى» الذي يترك أثره في الحاضر. إذْ إنّ الأثر عنده يتحرّك باتّجاهين: يُبقي على ذكرى الشيء، ويعلن في الوقت نفسه عن رحيله وغيابه. ولذلك فإنّ الأثر، وفق دريدا، لا يمتلك كيانًا مستقلًا بل يستمد معناه من اختلافه مع الآثار الأخرى، ويضرب دريدا مثلًا عندما يقول بأنّ الكلمة لا تعني شيئًا إلّا لأنّها ليست كلمةً أخرى. بهذا المعنى نستطيع القول إنّ نزوح الجولان، كأي نزوح آخر، لم يكنْ مجرّد انتقال جغرافي من أرض إلى أرض أخرى بفعل عوامل سياسية وعسكرية. بل هو **أثرٌ** تحوّل نازح الجولان بسببه إلى «آخر»، بالنسبة إلى بقية السوريّين. وقد عزّز تعامل النّظام السّياسي الرسمي مع مسألة الجولان هذا التحوّل الذي أصبح بمنزلة **«وصمة»** تُميّز أي جولاني نازح. والنّزوح السوري في تجربته الجولانيّة تجاوز حدود الاقتلاع الجغرافي. فالهُويّة التي تشكّلت بعد هزيمة حزيران/ يونيو 1967 لم تكن بفعل مجرّد انتقال من حيّز جغرافي إلى آخر في وطن واحد، بل كانت مواجهة عنيفة مع بُنىً إقصائية بعد أنْ استقبلت السّلطات السورية النّازحين الجولانيّين في مخيمات بُنيت على عجل في ضواحي دمشق، أشهرها مخيّم الحجر الأسود جنوبي العاصمة، ومخيّم الوافدين غربها، وتوزع بعض النّازحين في أحياء خاصة بهم أصبحت تُعرف شعبيًا بـ «أحياء النّازحين» أشهرها في منطقة برزة قرب دمشق. هذا التوزّع السكاني وضع النّازحين عمليًا ضمن كانتونات محدّدة بحدودٍ معزولة جغرافيًا ونفسيًا ما خلق حالة اجتماعية مركبة عند قاطني هذه الكانتونات: فرسميًا هم سوريون «يتمتّعون» بالحقوق نفسها التي يتمتّع بها بقية السوريّين، وعليهم الواجبات نفسها، وأهمها بالطبع الخدمة العسكرية. وشعبيًا هم دائمًا «آخر» يعيش في «الهامش». وهذا الهامش الناتج من سياسات النّظام السوري لم يكن مجرّد انعكاس للفقر بقدر ما كان ترسيخًا للفصل الاجتماعي، فقد أصبح «المركز» رمزًا للقوّة والهيمنة والشّرعية والفرص أيضًا، وغدا «الهامش» يمثّل التّبعية والنّقص وضرورة البحث عن الاعتراف بالوجود وردّ الاعتبار بالنسبة إلى سكّانه. هذا فصلٌ وتمييز اجتماعي بالمعيار الأوّل، وليس مجرّد آلية سلطوية وإنْ كان نتيجةً لها بالأصل. خصوصًا إذا أخذنا في الحسبان أنّ الفضاء المكاني يتداخل مع الفضاء الاجتماعي لتُكرَّس صورة سكّان أي تجمّعٍ بشري وكأنّهم كتلة اجتماعية متجانسة مع ربط صورة «المخيّم» بالفقر والجهل والإقصاء في المخيال العام، الأمر الذي يولّد ضعف الإحساس بالروابط الوطنية، كالانتماء والهُويّة الوطنية المشتركة من جهة. ومن جانب آخر فإنّه يجعل الإهمال والتّهميش الحكومي أمرًا مبرّرًا، أو على الأقل أمرًا قابلًا للتّسامح، وعندما يعكس الموقع المكاني درجة التصنيف الاجتماعي والتمييز بين

(نحن/الآخر) يتحوّل إلى «وصمة» اجتماعية ذات دلالاتٍ سلبية لدى بقية السوريّين.

ثنائية (نحن/الآخر) هذه هي أبرز أثر *La Trace* ناتج من «الفصل» المكاني ضمن كانتونات موصومة سلفًا، فلا يعود النازحون سكان المخيّمات مجرّد سكان أحياء مختلفة، بل أصبح يُنظر إليهم بوصفهم «آخرين» داخل المجتمع نفسه، هم مواطنون يعيشون في الوطن نفسه، لكنهم «وصمة» خارج المخيّلة الرّمزية لبقية مواطنيه. استند الخطاب الشعبي، في ظلّ غياب أي خطاب رسمي أو حقوقي، إلى هذه الثنائية لإقصاء النّازح وتصنيعه كـ«منفي» داخل وطنه، وأصبحت صفة «النّازح»، أو «الوافد» في الصّياغات الرسمية المحلية والأممية الملطّفة، وصمة مكرّسة في الأحياء البعيدة، والمعزولة، والمهمّشة. فرزٌ مكاني صارم يُمثّل تجسيدًا دقيقًا لما يدعوه دريدا «التّمكين المكاني» فلا يكون الكانتون مجرّد تجمّع بشري معزول، بل تقنية سلطوية، حكومية ومجتمعية، تُنتج مسافة عازلة وفاصلة تضع النّازح الغريب في مرتبةٍ أدنى وتمنع اندماجه في النّسيج الوطني. الأمر الذي عزّز ما سندعوه بالـ«ذات المتشظّية» المفكّكة، فالنّازح ليس لاجئًا في بلد أجنبي يخضع فيه لقوانين اللجوء ومن ثم يستحقّ حقوقه بصفته لاجئًا، وفي الوقت نفسه فإنّ وطنه يرفض أن يمنحه مواطنته كاملةً، ليجد نفسه نتيجةً لهذا الإقصاء الذي لا يتحمّل وزره، في الـ«لا مكان» تسير حياته اليومية تحت وطأة تمييز مركّب ينظر إليه كحالة طارئة وموقتة على الرغم من استمرارها لأكثر من ستين عامًا.

أدارت السّلطات السورية المتعاقبة لعبة (مركز/هامش) بطريقة نفعية، أكان في عهد الأسدين أم حاليًا في ظلّ تعقيدات السلطة الانتقالية الجديدة بعد 8 كانون الثاني/يناير 2024. ولكي نكون منصفين، فإنّ هذه السياسة كانت تستهدف عموم السوريّين لا الجولانيّين فقط، وعند هذه السلطات لا يوجد «مركز» ثابت أو «هامش» مستقر. ففي داخل كل منهما هناك باستمرار عملية توليد مراكز وهوامش جديدة تتّسع أو تضيق بحسب حاجة ومصلحة هذه السلطات. فقد خلقت السلطة لنفسها وضعًا مكّنها من أن تكون المركز الوحيد الذي يحتكر الحقيقة الوطنية وحماية «القضايا السّيادية» المتعلّقة بالجولان المحتل، في وقت دفعت فيه أهالي الجولان ومأساة نزوحهم إلى الهامش، فبينما كان الجولان حاضرًا بشدّة في الخطاب الرّسمي على الأقنية الإعلامية للنّظام، وكان أيضًا ورقة المساومة الأساسية في مفاوضات السّلام التي انخرط فيها مع إسرائيل، كان غائبًا تمامًا على أرض الواقع بالنسبة إلى أهله النّازحين. لقد استُنزفت قضية الجولان كشعار أجوف وورقة مساومة تلوّح به السلطات تجاه الخارج لنيل شرعية على طاولة المفاوضات خارجيًا، ورضا سياسي في الدّاخل. هذا العقل الإيديولوجي المركزي صنع نوعًا من «العنف الرّمزي» الذي يستحضر الأرض بوصفها فكرة، ولكنّه يمحو الإنسان بوصفه ذاتًا وجودية وسياسية وحقوقية حيّة، وترك

النـازحين أمـام تهـميشٍ مجتمـعي وإقصـاء إداري وغيـابٍ شبـه كامـل للحقـوق المـدنية والاقتصـادية والسّيـاسية.

لا يتـوقف تـرسيخ هذه الثنائيـات: (ذات/آخـر)، و(وطن/منفـى)، و(مركز/هـامش) عنـد خطـاب السـلطة وآلياتـه فقـط، بـل إنّـه يمتـد ليشـمل الأدبيـات القانـونية الأمـمية التي تختزل مـسألة النّزوح إلـى مجـرّد قضية إنسـانية، فمعظـم وثـائق المنظمـات الـدولية تـركّز علـى الـمأوى، والغذاء، والصّحة، والتّعليـم، والحمـاية. وعلـى أهـمية هذه الأبعـاد الإنسـانية وضرورتهـا إلّا أنّهـا تنظـر إلـى النـازح علـى أنّـه مستهلـك للسـلل الإغـاثية لا بوصفـه صـاحب حقّ سيـاسي واجتمـاعي وقانـوني، وقـد تُنتج هذه الأدبيـات بيئة تُخفّف بالفعل من الآثـار السّـلبية لـلنّزوح، ولكنّهـا في الـوقت نفسـه تتـرك قضية النّزوح معـلّقة، مـا دامت هذه الإجـراءات لا يرافقهـا البـحث عن الأسبـاب البنيـوية لـلنّزوح ومحـاولة معالجتهـا.

مـع مـرور الـوقت وإطـالة أمـد الأزمة تبـرز المسألة الأكثـر إيلامًـا، والأكثـر عبثية أيضًـا، إذْ تبـدأ ممارسـات محـوٍ صـامتة يمـكن تفسيرهـا بالرّجـوع إلـى آلية الاختلاف المُـرجأ -*La Différance*. ومفهـوم الاختلاف المُـرجأ عنـد دريـدا يفتـرض أنّ المعنـى والهُـويّة لا يحضـران علـى نحـو نقي وكامـل دائمًـا، فهمـا مؤجلان ومُـرجآن باستمـرار. وعلـى هذا فإنّ آلية الاختلاف المُـرجأ تقـوم علـى بعـدين؛ مـكاني وزمـاني. فـالاختلاف يـعني أولًا أنّ الشيء يتـميّز عن غيـره بمسـافة، ويـعني ثانيًـا أنّ المعنـى الـحقيقي مؤجـل حتّـى وقتٍ لاحق. وقـد تعامـلت القـوانين الأمـميّة والمنظّمـات الـدولية مـع قضية نـازحي الجـولان بـهذا المنـطق، منـطق الإرجـاء المستمـر -*La Différance*- (وهنـا نعـود لنؤكّـد أنّ هذا هـو ديـدن هذا المجتمـع الـدولي في التّعـاطي مـع كل قضايـا النّزوح والهجـرة، ولا يقتصـر الأمـر علـى مـسألة الجـولان فقـط). وكمـا ذكرنـا، فإنّ الأمـر لا يتـوقّف عنـد حـدود الخطـاب السـلطوي المحـلي، بـل يمتـدّ لينبش «المسـكوت عنه» في الخطـاب القانـوني الـدولي والأدبيـات الأمـمية التي تعـاطت مـع قضية النزوح الجـولاني.

تعتمـد هذه الأدبيـات علـى التّأجيـل الزّمني عبـر إرجـاء وتأجيـل الحـلّ السيـاسي والبُعـد السيـادي المتمثّـل بـحقّ العـودة واستعـادة الأرض، إلـى آفـاق مستقبـلية مفتـوحة رهينة بتسـويات شـاملة مأمـولة أو مفاوضـات سلام مـرتقبة. ومن جـهة ثـانية، فإنّهـا تفـرغ قضية النزوح من مضمونهـا الوطني الإنسـاني الشـامل وتحصرهـا في «سيميـائية إغـاثية» جـافة. إنّ المسـكوت عنـه في هذه القـوانين هـو «الجـرح الوجـودي والسّياسي للنـازح»، إذ يجري اختزال الذات الجـولانيّة المطـالبة بالعـدالة والسيـادة إلـى مجـرد «جسـد بيولـوجي مستهلـك» يحتـاج إلى الخيـمة والمعونة والسّـلة الغذائية. إنّ الهُـويّة السيـاسية والـحقّ السيـادي يُـمثّلان أبـرز مـا هـو «مسـكوت عنـه» بالنـسبة إلـى أدبيـات المنظّمـات الـدولية، فدائمًـا مـا تستغـل الأدبيـات الـدولية مفهـوم الحيـاد للإمعـان في «الـعنف الـرّمزي». وبـحجة الحيـاد الإنسـاني تتـواطأ المنظّمـات الأمـمية مـع سـلطات الأمـر

الواقع أو الأنظمة الحاكمة، فهي تتعامل مع التّهميش الإداري والاجتماعي كـ «أمر واقع» من دون التّنديد بسياسات العزل المكاني التي مارستها الأنظمة لتجعل منهم ورقة مساومة، ومن دون الإشارة صراحةً إلى الطّرف المسؤول عن نزوحهم. وشيئًا فشيئًا فإنّ هذا «الحياد» يتحوّل إلى أداة لتثبيت الهامش وقمع الذّات النّازحة، والخطاب الدولي لا يعبأ كثيرًا بفضح دور الأنظمة في استغلال النازحين وتوظيف ألمهم على نحو شعاراتي.

هذا الاختزال الأممي يتقاطع، عن وعي أو من دون وعي، مع مصلحة الأنظمة المتعاقبة في إبقاء الكانتونات الجولانيّة مجرد هوامش إغاثية معزولة، مجهضًا أي إمكانية لتأصيل هذا النّزوح كقضية وطنية جامعة تتصدر متن أي عقد اجتماعي أو دستوري سوري مستقبلي.

الجولان بوصفه «قضيّة» وطنية جامعة

يواجه الجولانيّون الذي بقوا في أرضهم بعد الاحتلال الإسرائيلي أو الذين نزحوا منها، سؤالًا كبيرًا: لماذا لم يتحوّل الجولان إلى قضية وطنية جامعة للسوريّين؟ لماذا لا يتعامل السوريون مع مأساتهم على أنّها مأساة وطنية تخصّ السوريّين كلهم على غرار المأساة الفلسطينيّة مثلًا؟ لماذا لا يرفع السوريون مطلب حقّ العودة لأهالي الجولان بوصفه حقًّا أصيلًا في المحافل الدّولية؟

للإجابة عن هذه الأسئلة نبدأ بالقول إنه لا يمكن التّعامل مع الجولان وكأنّه مجرّد مشكلة عابرة أو نزاع حدودي محدود بين بلدين متجاورين. في الحقيقة هناك عناصر عديدة تتوافر يمكننا من خلالها إطلاق توصيف «قضية» على مسألة الجولان. فهناك أولًا البعد الجماعي العام، فقضية الجولان طالت جماعة بشرية واسعة، إذ كانت مرتفعات الجولان قبل حرب 1967 تضمّ 312 منطقة مأهولة، يقطنها بحسب التقديرات نحو 147 ألف نسمة على مساحة تُقدّر بـ 1150 كم² (استرجعت سورية منها 50 كم² بعد حرب تشرين الأول/ أكتوبر 1973)، وبحسب الباحث تيسير مرعي فقد بقي منهم بعد الحرب 6390 مواطنًا سوريًّا فقط، فيما نزح الباقون إلى الدّاخل السوري، وخاصةً تجاه دمشق وضواحيها، ومن أصل الـ 312 منطقة مأهولة بقيت فقط ست قرى مأهولة في شمال شرقي مرتفعات الجولان هي: مجدل شمس، بقعاتا، مسعدة، عين قنيا، سحيتا، والغجر. ولاحقًا دمّرت قوى الاحتلال الإسرائيلي قرية سحيتا ورحّلت أهلها إلى قرية مسعدة المجاورة. بنت إسرائيل المستوطنات فوق الأراضي التي تركها أهلها، ويُقدّر حاليًا عدد قاطني الجولان بـ 26 ألف مواطن سوري، و20 ألف مستوطن إسرائيلي. هذا السّرد هو للقول إنّ مسألة الجولان طالت جماعة بشرية واسعة يُقارب تعدادها 150 ألف نسمة. البُعد الثّاني

لـلقضية هـو استمراريتهـا الزّمنية، وقضية الجـولان لـم تـكن حدثًـا عابـرًا، فـهي مـا زالت ممتـدة منذ ستين عامًـا، وتحـوّلت بالفعـل إلـى مـلفٍ مفتـوح. كمـا أنّ لـ «القضية الجـولانيّة» بعـدًا حقوقيًـا أخلاقيًـا لأنّهـا تتعـلّق بحقـوقٍ أسـاسية مثـل الأرض، والسّيـادة، وتقريـر المصيـر، والعـودة، والعـدالة... وهـكذا فنـحن نـرى أنّ «المـسألة الجـولانيّة» تمتلـك مبـرّرات البُعـد الجمـاعي العـام، والاستمـراريّة الزّمنية، والبعـد الحقـوقي، وهي مبـرّرات كافية برأينـا لتصنيفهـا كـ»قضية» لا مجـرّد مـسألة حدودية. فما الذي منـع إذًا من أن يكـون الجـولان قضية سـورية وطنية جامـعة؟

برأينـا أمـران: الحضـور السّيـاسي والإعلامي الرّسـمي الـكافي لتحويلهـا إلـى سـردية وطنية تحتـلّ المـكانة التي تستحقهـا في الذاكـرة الـوطنية السـورية، وأيضًـا العمـل علـى تـرسيخ الجـولان كـرمز للظّلـم ومقاومة هذا الظّلـم. وبالفعـل، فإنّ لأهـالي الجـولان تاريخًـا مشـرّفًا في رفض قـرار الضمّ عـام 1981، وكذلـك تمسّـكهم عبر ستّة عقود بهويتهم السـورية على الرغـم من جميـع محـاولات الاحتلال لدمجهـم في منظومتـه. فعلـى الرغم من تشـابه الظّروف مـع القضية الفلسـطينيّة، بقي الجولان بعيدًا من الحضـور الـرّمزي في وعـي السـوريّين بـسبب محـدودية التّحـرّك الشّـعبي، الأمـر الذي تتحمّل سـلطات الأمـر الواقـع المتعـاقبة مسؤوليتـه بالـدرجة الأولـى، فعليهـا تقـع مـسؤولية التـعبئة والحشْـد الشّـعبيين، ومـسؤولية خـلق رأي عـام حيـوي يُطـالب بـاستقلال الجـولان، وحقّ أهلـه في العـودة وتقريـر مصيرهـم.

لتفعيـل هذه الآلية لا يمـكن الاكتفـاء بنقـد واقـع الثنائيـات الضّـدية وهجاء الكانتونـات المعزولة، بـل لا بـدّ من العمـل علـى إفسـاح المجـال أمـام حلـولٍ بديـلة أكثر عـدالة، وتحويـل نزوح أهالي الجـولان من «وصـمة» هـامشية إلـى قضية مـركزية وطنية وجامـعة. وهذا يتطلّب بالطبـع تشـريح البعـدين الزمني والمـكاني لـلقضية بـحيث لا تبقـى الحلـول الحقـوقية مؤجـلة. فلـم يعـد مقبـولًا، خصوصًـا بعـد سقـوط النّظـام الأسـدي والبـدء بمرحلةٍ انتقاليةٍ جديـدة، تـرك قضية الجـولان سـاحةً للمسـاومات السّيـاسية والشّـعارات الجماهيـرية، بـل يجب نقلهـا إلـى حيّز المأسـسة والنّـص المكتـوب، وذلـك بقصـد تثبيت الحقـوق السيـاسية والأخلاقية عبـر الانتقـال من المنطـوق الشّفـوي، حيث كان الجـولان يُستحضـر لفظيًـا في الخطابـات الحماسية ووسـائل الإعلام لتحصيـل الشّـرعية السّيـاسية في مواجـهة الخـارج، بينمـا يُحـرم النّازحـون عمليًـا من حقـوق المـواطنة الشّـاملة ويُتركـون لمواجـهة التّهـميش الإداري والاجتمـاعي.

إن تحويـل الجـولان إلـى قضية جامـعة يبـدأ من سـحب هذا المـلف من سـوق «المسـاومات الإقليـمية»، وإعادتـه إلـى الفضـاء التـداولي السّـوري بوصفـه حقًّا سياديًـا وحقوقيًـا يخـصّ عـمق الهُـويّة والمـواطنة السـورية، وليس كملف إقليـمي يُستدعـى للتكـسب الأيديولـوجي أو يُؤجَّـل بـحجة انتظـار تسـويات دولية ميتة.

أمـا الآلية الجوهـرية والثـانية لـهذا التحـول، فتتمثَّـل بالدستـرة والمأسـسة داخـل صـلب

العقد الاجتماعي السوري المقبل. لا ينبغي أن تُترك حقوق نازحي الجولان رهينة لوعود الحكومات أو السّياسات الإغاثية الهشّة للمنظّمات الدولية التي تختزل النّازح في بعده البيولوجي والمادي. بل يجب تأكيد قضية الجولان كبندٍ دستوري ثابت في متن الدّستور المرتقب. إنّ هذه المأسسة المكتوبة تعني صياغة عقد اجتماعي يعيد تعريف «المواطنة السورية» بناءً على إنصاف الهوامش، جميع الهوامش، وتفكيك كانتونات العزل، بحيث يُصنَّف الجولان والنّزوح كقضية سيادية وطنية عامة تمسّ وجدان وتكوين كلّ سوري من القامشلي إلى درعا، وتكون أحد المعايير التي يُقاس على أساسها مدى عدالة الدّولة المقبلة وحياديتها تجاه مواطنيها.

إنّ الانتقال بالجولان من «الخطاب المؤجّل» إلى «النصّ الدّستوري» المكتوب والحاضر هو الشّرط اللازم لإلغاء إرث التّهميش، وضمان ممارسة النّازحين لحقوقهم السياسية والمدنية والاقتصادية كاملة من دون تمييز أو وصْمة، مكرّسين الجولان بوصفه حجر زاوية لا غنى عنه في بناء سورية الجديدة.

كان لافتًا، ولا يزال، ذلك الكرّاس بالغ الصغر (32 صفحة من القطع الصغير) الصادر

المشاركون في هذا العدد

- آلاء محمد
- أحمد العسراوي
- أنيس محسن
- ثائر ديب
- ثريا حجازي
- حازم نهار
- دارم جبر
- راوية الشمّر
- سامية غصين
- سلام محمد
- سليم محمد كمال سنديان
- سليمان حسني أحمد
- سليمان الشمّر
- سيف إسماعيل شاكوج
- صائب قبيعة
- صفاء مجدلاني
- غسّان العايد
- فيصل أحمد نهار
- محمد الجسيم
- محمّد حلّاق الجرف
- محمد زعل السلّوم
- محمد شيخ أحمد
- مروان حبش
- معن كفا
- مهيب صالحة
- نزار أيّوب
- هوازن خداج
- ياسر خنجر
- يوسف فخر الدين

السعر : 20 يورو

2757-8909

جولان
مجلة الجولان

الميسلون
للثقافة والترجمة والنشر
Maysaloon for Culture, Translation and Publishing